



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación



لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الحادية والعشرون

روما، ١/٢٩ - ١٩٩٦/٢/٢

تقييم الوضع الراهن للأمن الغذائي العالمي
وتوقعات السوق على المدى القصير

١ - وضع الأمن الغذائي وتوقعاته في العالم

١-١ حالة الانتاج فيما يخص الأغذية الأساسية

١ - كان من المنتظر أن ينخفض الانتاج العالمي من الأغذية الأساسية، التي تشمل الحبوب الرئيسية والجزور والدرنات، في عام ١٩٩٥ بنسبة تقرب من ٣ في المائة عما كان عليه في العام الماضي، ليصل إلى قرابة ٢٠٤٠ مليون طن، وهو ما يرجع في معظمه إلى هبوط انتاج الحبوب^(١).

٢ - وقدّر الانتاج العالمي من الحبوب في عام ١٩٩٥ بنحو ١ ٨٩١ مليون أي بما يقل بنحو ٣ في المائة أو بمقدار ٥٨ مليون طن عن حجم انتاج عام ١٩٩٤ وهو ما يعتبر أدنى كثيرا من مستوى الاتجاه وذلك للعام الثالث على التوالي. وكان من المتوقع أن ينخفض الانتاج العالمي من الحبوب الخشنة في عام ١٩٩٥ بنسبة ٨ في المائة نظرا لتوقع حدوث انخفاض كبير في حجم محصول الذرة في الولايات المتحدة وهبوط المحاصيل في رابطة الدول المستقلة. وعلى العكس من ذلك أشارت التقديرات الى حدوث زيادة في الانتاج الكلي للقمح بنسبة تقرب من ٢ في المائة بالمقارنة مع ما كان عليه الحال عام ١٩٩٤ وذلك على الرغم من انخفاض المحاصيل ولاسيما في البلدان المتقدمة. كما كان من المنتظر أن يرتفع الانتاج العالمي من الأرز الشعير بنحو ١ في المائة عام ١٩٩٥.

(١) تتعلق أرقام الأرز بالأرز غير المضروب.

٣ - وكان من المتوقع حدوث أضخم انخفاض فى إنتاج الحبوب فى رابطة الدول المستقلة والولايات المتحدة، وكان من المنتظر أن يعوض ارتفاع الانتاج فى الصين والهند مجتمعين (الجدول ١، المؤشر ٤) ويزيد عن الانخفاض فى رابطة الدول المستقلة. وبالنسبة للبلدان النامية ككل، كان من المنتظر أن يرتفع الانتاج الكلى للحبوب بنحو ٢ فى المائة. كما كان من المتوقع أن يزيد مجموع انتاج الحبوب فى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض بنسبة ٣ر٤ فى المائة، وإن كان ذلك بنسبة أقل قليلا عن هذا إذا ما استبعدت الصين والهند (الجدول ١، المؤشران ٥ و٦).

٤ - وفى أفريقيا، أشارت التقديرات الى أن الانتاج الكلى للحبوب عام ١٩٩٥ يقل بنسبة ١٣ فى المائة عن مستوى عام ١٩٩٤. ويرجع الجانب الأعظم من هذا الانخفاض الى هبوط انتاج الحبوب الخشنة فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولاسيما الانخفاض الحاد فى حجم محاصيل الذرة فى جنوب أفريقيا وزمبابوى. وإضافة إلى ذلك فقد هبط انتاج القمح بنسبة ١٩ فى المائة فى شمال أفريقيا حيث بددت آثار الجفاف فى المغرب وتونس نتائج المحاصيل الوفيرة التى سجلت فى الجزائر ومصر. وعلى العكس من ذلك، كان من المنتظر أن يزيد حجم الانتاج الكلى للحبوب فى آسيا عام ١٩٩٥ عن مستوى العام السابق بأكثر من ٢ فى المائة، وذلك أساسا بفضل ارتفاع حجم المحاصيل فى كل من الصين والهند. وكان من المنتظر أن يبلغ مجموع انتاج الحبوب فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى الى المستوى الذى كان عليه عام ١٩٩٤ تقريبا. وأمكن تعويض انخفاض انتاج القمح والحبوب الخشنة فى المكسيك عموما بفضل ارتفاع انتاج الحبوب الخشنة والأرز غير المضروب فى البرازيل.

٥ - وتمثل الجذور والدرنات مصدرا متناميا من مصادر الاستهلاك الغذائى فى العديد من البلدان النامية. ومن المقدر أن يكون الانتاج العالمى من الجذور والدرنات قد زاد بصورة طفيفة عام ١٩٩٥ بحيث بلغ ١٤٨ مليون طن بما يعالنه من الحبوب بالمقارنة مع ١٤٧ مليون طن فى العام السابق. وكانت الزيادة واضحة على وجه الخصوص فى البلدان النامية، ولاسيما بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض، التى تقدم أكثر من ثلاثة أرباع الانتاج العالمى، وحيث تشكل الجذور والدرنات نسبة ١١ فى المائة من الانتاج الكلى للأغذية الأساسية بما يعالنها من الحبوب. وترجع زيادة امدادات الجذور والدرنات أساسا الى ارتفاع حجم انتاج الكاسافا واليام. وعلى العكس من ذلك، ظل الانتاج العالمى من البطاطس والبطاطا على حاله بينما انخفض انتاج الجذور والدرنات الثانوية عن مستوى العام السابق.

٦ - وطبقا للتقديرات، فإن إنتاج الكسافا فى عام ١٩٩٥ زاد بنسبة ١ فى المائة تقريبا بينما ارتفع حجم إنتاج اليا م بنسبة ٣ فى المائة بالمقارنة مع مستويات عام ١٩٩٤. وزاد إنتاج اليا م كثيرا فى البلدان المنتجة الرئيسية فى غرب أفريقيا، وفى نيجيريا فى المقام الأول، حيث سجل هذا الإنتاج رقما قياسيا فى أعقاب التوسع الكبير فى المساحات المزروعة واستمرار اعتماد أصناف وفيرة الغلة ومقاومة للآفات. وترجع معظم الزيادة فى إنتاج الكسافا الى أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وفى أفريقيا كانت البلدان الرئيسية التى شهدت زيادة فى الإنتاج هى أنغولا، والكاميرون، وكوت ديفوار، وموزامبيق، ونيجيريا، وأوغندا، حيث نعمت المساحات المزروعة بمناخ موات. وفى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى توسع إنتاج الكسافا فى عدد من البلدان، ولاسيما فى البرازيل، وبوليفيا، وكولومبيا، نتيجة ارتفاع أسعار المنتجين وظروف النمو المواتية. وفى المقابل انخفض حجم إنتاج الكسافا فى آسيا فى كل من اندونيسيا وتايلند وفيتنام فى أعقاب خفض المساحات المزروعة والأثر السلبى للجفاف على الغلات.

٢-١ الوضع الراهن لأسواق الحبوب وتوقعاتها

٧ - كان من المتوقع أن يصل حجم التجارة العالمية بالحبوب فى ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٢٠٠ مليون طن أى أن يظل على ما كان عليه فى ١٩٩٤/١٩٩٥. وكان من المنتظر أن تتوسع التجارة بالقمح فحسب، أما التجارة العالمية بالحبوب الخشنة والأرز فإن التوقعات كانت تشير الى انخفاضها عن مستويات العام السابق. وعلى الأرجح فإن الوضع المتأزم لامدادات الحبوب فى ١٩٩٥/١٩٩٦ سيؤدى الى ارتفاع أسعار تصدير كل أنواع الحبوب تقريبا فوق مستويات العام السابق. وطبقا للتوقعات فإن ذلك سيحد من الارتفاع فى واردات الحبوب الأساسية. وبشكل عام فقد كان من المنتظر أن ترتفع واردات الحبوب الاجمالية فى البلدان النامية فى ١٩٩٥/١٩٩٦ بنحو ١ فى المائة لتصل إلى ١٤٥ مليون طن، بينما أشارت التوقعات الى أن واردات البلدان المتقدمة ستهبط بنسبة ٣ فى المائة تقريبا لتبلغ ٥٥ مليون طن.

٨ - ووفقا للتوقعات، فإن مجموع واردات القمح فى البلدان النامية فى ١٩٩٥/١٩٩٦ (يوليو/تموز يونيو/حزيران) ستبلغ نحو ٧٥ مليون طن أى بزيادة تقرب من ٣ فى المائة عن حجم الواردات فى ١٩٩٤/١٩٩٥. وعلى الأرجح فإن الجانب الأعظم من هذه الزيادة سيحدث فى عدد صغير من البلدان فى آسيا وأفريقيا. وكان من المنتظر أن تسجل الصين أعلى الزيادات فى الطلب الاستيرادى. وفى أفريقيا، تشير التوقعات الى أن الواردات سترتفع فى المغرب التى تعانى من الجفاف، إلا أن مشتريات الجزائر ومصر ستنخفض قليلا فى أعقاب محاصيل وفيرة فى كلا هذين البلدين. وبالنسبة لاقليم جنوب الصحراء

الكبرى ككل، فإن من المتوقع أن يظل مستوى واردات القمح قريبا من المستويات التقديرية فى ١٩٩٥/١٩٩٤.

٩ - وكان من المنتظر أن يحد الطلب القوى فى الأسواق المحلية للبلدان المصدرة الرئيسية من امدادات القمح العالمية المتاحة للتصدير فى ١٩٩٥/١٩٩٦. ووفقا للتوقعات فإن شحنات كل من الولايات المتحدة واستراليا سترتفع، بينما ستنخفض على الأرجح شحنات الأرجنتين وكندا والمجموعة الأوروبية. وكان من المتوقع أن تتوقف صادرات القمح من المملكة العربية السعودية نتيجة لخفض الانتاج المحلى بناء على سياسة جرى اتخاذها. وأن تنخفض الشحنات من تركيا أيضا.

١٠ - ووفقا لما كان متوقعا فإن مجموع واردات الحبوب الخشنة الى البلدان النامية فى ١٩٩٥/١٩٩٦ (يوليو/تموز - يونيو/حزيران) سيصل الى ٥٦ مليون طن وهو ما يقارب حجم واردات العام الماضى. وفى آسيا فإنه كان من المنتظر أن يزيد حجم واردات الصين وجمهورية كوريا على الأرجح بمعدلات أكبر بكثير مما حدث فى ١٩٩٤/١٩٩٥. وسيبلغ نصيب هذين البلدين معا أكثر من ثلث مجموع واردات الحبوب الخشنة الى جميع البلدان النامية. وفى الصين كان من المتوقع أن يرتفع حجم الواردات نتيجة النمو الشديد فى الطلب على الأعلاف، ولاسيما لقطاع انتاج الدواجن والخنازير. وترجع الزيادة فى واردات جمهورية كوريا من الحبوب الخشنة الى توافر الذرة بأسعار رخيصة نسبيا فى الأسواق الدولية بالمقارنة مع القمح ذى النوعية المتواضعة. وكان من المتوقع حدوث تغيرات طفيفة بالمقارنة مع واردات العام الماضى وذلك فى معظم البلدان النامية الأخرى. وفى أفريقيا فإن ترافق انخفاض واردات الذرة الى مصر وواردات الشعير الى الجزائر سيمتص الزيادة فى مشتريات المغرب من الذرة والشعير. وبشكل عام فإن انتاج الحبوب الخشنة فى البلدان النامية الواقعة فى إقليم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سيتجاوز على الأرجح مستوى العام الماضى بقليل، إلا أن واردات كينيا ستزيد وفقا للتوقعات بمقدار ٥٠٠ ٠٠٠ طن بسبب انخفاض المحاصيل المحلية.

١١ - وسيؤدى الانخفاض الحاد فى انتاج الحبوب الخشنة فى الولايات المتحدة عام ١٩٩٥ الى الحد من الامدادات التصديرية العالمية من الحبوب الخشنة فى ١٩٩٥/١٩٩٦. ووفقا لما هو متتظر فإن الوضع سيبقى مقلقا على وجه الخصوص بالنسبة للذرة بالنظر الى الافتقار شبه التام الى أية صادرات مهمة من البلدان الأخرى، مثل جنوب أفريقيا والصين. غير أن ارتفاع الشحنات من الولايات المتحدة بفضل السحب من المخزونات سيخفف من النقص فى امدادات الذرة المتاحة للتصدير.

١٢ - وارتفع حجم التجارة العالمية بالأرز عام ١٩٩٥ بمقدار قياسي يقارب ٢ مليون طن بحيث وصل هذا الحجم الى مستوى لم يسبق له مثيل قدره ١٨ مليون طن. وقامت كل من بنغلاديش والصين واندونيسيا، التي تستهلك نحو ٥٠ فى المائة من الانتاج العالمى، بمشتريات ضخمة لتلبية العجز الضخم الناتج عن رداءة محصول العام السابق. وبالمثل فإن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والفلبين قد استوردتا كميات شبه قياسية لتلبية الطلب المحلى. وعلى العكس فإن واردات أفريقيا، التي كانت قد انخفضت بشدة بالفعل فى العام الماضى نتيجة لخفض قيمة الفرنك الأفريقى، هبطت مجددا فى ١٩٩٥ لأن ارتفاع الأسعار الدولية للأرز قد أثار صعوبات فى وجه عمليات الحصول عليه، ولاسيما بالنسبة لبلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض. وفى صفوف البلدان المصدرة فإن أهم تطور مفاجئ كان ظهور الهند كمصدر رئيسى للأرز. فقد زانت صادرات الهند عام ١٩٩٥ بما يقدر بنحو ٧٠٠ ٠٠٠ طن أى بنسبة ٨٧ فى المائة لتصل الى ١٥ مليون طن.

١٣ - وعند مراعاة توقعات الانتاج فى عام ١٩٩٥ والمخزونات المرحلة المحتملة الى عام ١٩٩٦، فقد كان من المتوقع أن تظل الأسواق الدولية للأرز متأزمة بينما سينكمش حجم التجارة العالمية بالأرز. على أن هذه التوقعات مازالت مؤقتة للغاية إذ أن الكثير سيعتمد على أداء المحاصيل فى أوائل عام ١٩٩٦.

١٤ - وكان من المنتظر أن يصل الحجم الكلى للمعونة الغذائية من الحبوب فى ١٩٩٦/١٩٩٥ (يوليو/تموز - يونيو/حزيران) إلى ٧٦٦ مليون طن. وارتكز هذا التوقع على مخصصات ميزانيات الجهات المتبرعة ومساهماتها الدنيا فى ظل اتفاقية المعونة الغذائية لعام ١٩٩٥. وبالإضافة الى ذلك فإن الحجم النهائى لشحنات المعونة الغذائية سيعتمد أيضا على مستوى أسعار السلع وتكاليف الشحن خلال العام. وعلى مستوى التوقعات، فإن حجم شحنات المعونة الغذائية لن يشهد فحسب انخفاضا بمقدار ١ مليون طن بالمقارنة مع المستوى المنخفض بالفعل فى ١٩٩٤/١٩٩٥ وقدره ٨٦٦ مليون طن، بل انه سيكون الأدنى منذ منتصف السبعينات. وقد انخفضت نسبة المعونة الغذائية من الحبوب الى مجموع واردات الحبوب الى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض بصورة مطردة خلال السنوات الأربع الماضية وستهبط هذه النسبة حسب التوقعات لتبلغ ٩ فى المائة فى ١٩٩٦/١٩٩٥ (بالمقارنة مع ١٠ فى المائة فى ١٩٩٤/١٩٩٥، و١٣ فى المائة فى ١٩٩٣/١٩٩٤، و١٦ فى المائة فى ١٩٩٢/١٩٩٣).

١٥ - دخلت اتفاقية المعونة الغذائية الحالية حيز التنفيذ فى يوليو/تموز ١٩٩٥ وذلك لمدة ثلاث سنوات، مع احتمال تمديدتها لفترات متلاحقة لا تتجاوز كل منها مدة سنتين. وبالمقارنة مع الالتزامات السنوية

الدنيا للبلدان الأعضاء فى اتفاقية ١٩٨٦ والبالغة ٧٥٢ مليون طن من المعونة الغذائية بما يعادلها من الحبوب، فقد كان هناك انخفاض بمقدار ٢١٧ مليون طن بحيث بلغت ٥٣٥ مليون طن. ويرجع هذا الهبوط الى خفض التزامات الولايات المتحدة بمقدار ١٩٧ مليون طن وذلك من ٤٤٧ مليون طن الى ٢٥ مليون طن، وخفض التزامات كندا من ٦٠٠ ٠٠٠ طن الى ٤٠٠ ٠٠٠ طن.

١٦ - وحتى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٥ فإن حجم التعهدات المقدمة الى الاحتياطى الدولى من أغذية الطوارئ لعام ١٩٩٥ بلغ فحسب فوق ١ مليون طن بقليل من السلع الغذائية، منها ٨٤٩ ١٦٤ طنا من الحبوب، و ٢٣٢ ٢١١ طنا من الأغذية الأخرى. وبالإضافة الى المساهمات فى الاحتياطى الدولى من أغذية الطوارئ فقد تم التعهد بنحو ٤٥٩ ٣١٦ طنا من الحبوب و ٥٩ ١٨٦ طنا من السلع الغذائية الأخرى بحلول نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٥ فى ظل المجموعة الفرعية من الموارد العادية لبرنامج الأغذية العالمى المخصصة لتلبية متطلبات عمليات اللاجئين المزمنة.

١٧ - وحسب التوقعات فإن حجم مخزونات الحبوب العالمية فى ختام السنوات المحصولية القطرية المنفردة المنتهية فى ١٩٩٦ يبلغ فحسب ٢٦٥ مليون طن، أى أنه يقل بنسبة تقرب من ١٥ فى المائة عن المستويات المنخفضة بالفعل لبداية الفترة. وفى حين انه كان من المتوقع أن يتركز الجانب الأعظم من هذا الانخفاض فى الحبوب الخشنة، فقد كان ينتظر أيضا أن يهبط حجم المخزونات المرحلة من القمح والأرز. وبالتالي فإن نسبة المخزونات العالمية من الحبوب فى نهاية السنوات المحصولية ١٩٩٦/١٩٩٥ الى الاستخدام الاتجاهى فى ١٩٩٦/١٩٩٧ تبلغ حسب التوقعات بين ١٤-١٥ فى المائة، وهو ما يقل كثيرا عن المدى البالغ ١٧ - ١٨ فى المائة الذى تعتبره أمانة المنظمة ضروريا للحفاظ على الأمن الغذائى العالمى ويقل بشكل أكبر عن النسبة الوسطية فى الأعوام القليلة السابقة (الجدول ١، المؤشر ١). وقد كان للتغيرات فى السياسات القطرية التى دفعت الى الابتعاد عن الاحتفاظ بمخزونات عامة ضخمة دور رئيسى فى الانخفاض المتواصل فى مخزونات الحبوب فى بعض البلدان. وكان الحجم المنخفض لمخزونات القمح والحبوب الخشنة التى تحتفظ بها البلدان المصدرة الرئيسية من بين الأسباب الأساسية لزيادات هذا العام الحادة فى الأسعار الدولية (الجدول ١، المؤشران ٣ و٢).

١٨ - ارتفعت الأسعار الدولية للحبوب بشدة، وكان من المنتظر أن تظل متماسكة طيلة الفترة المتبقية من الموسم. وبلغت الأسعار الوسطية الدولية للقمح (أمريكى شتوى صلب نمرة ٢، فوب خليج المكسيك) ١٩٣ دولارا أمريكيا للطن بين مطلع الموسم فى يوليو/تموز ونهاية أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٥ أى أعلى

بنسبة ٢٦ فى المائة عما كانت عليه فى الفترة المناظرة قبل عام (الجدول ٨، المؤشر ٧). وبالمثل فقد ارتفعت أسعار تصدير الذرة كثيرا منذ مطلع الموسم، وبحلول نهاية أكتوبر/تشرين الأول فإن أسعار الذرة الأمريكية الصفراء نمرة ٢ (المسلمة فى موانئ خليج المكسيك) بلغت فى المتوسط ١٣١ دولارا أمريكيا للطن الواحد، أى أنها أكثر بنسبة ٣٦ فى المائة عما كانت عليه فى الفترة ذاتها من عام ١٩٩٤. وارتفعت الأسعار الدولية للأرز بشدة هى الأخرى فى ١٩٩٥. وعلى سبيل المثال فإن أسعار الأرز التايلندى A1 سوبر كانت أعلى بنسبة ٤٧ فى المائة من أسعار العام السابق.

١٩ - ونتيجة ارتفاع أسعار الحبوب، وانخفاض اعانات التصدير، وهبوط منح المعونات الغذائية، فقد كان من المنتظر أن ترتفع التكاليف الاجمالية لواردات الحبوب الى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض بنسبة تقرب من ٢٥ فى المائة أى بمقدار ٣٠٠٠ مليون دولار أمريكى فى ١٩٩٦/١٩٩٥ بالمقارنة مع العام السابق. ومع أنه لن تتأثر كل بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض فإن الزيادة الكبيرة فى تكاليف استيراد الحبوب ستخلّف حسب التوقعات أثرا كبيرا بشكل خاص على تلك البلدان التى يتوقع أن تزيد وارداتها بشدة فى ١٩٩٦/١٩٩٥، مثل كوت ديفوار، وكينيا، والمغرب، وزامبيا، وزمبابوى، وكولومبيا. بل إن بلدانا، مثل الصين ومصر والفلبين، التى كان من المتوقع أن ينخفض حجم وارداتها من الحبوب فى ١٩٩٦/١٩٩٥، يمكن أن تواجه ارتفاعا كبيرا فى تكاليف الواردات نتيجة زيادة الأسعار وانخفاض الامدادات المتاحة من برنامج تعزيز الصادرات.

٢٠ - وفيما يتصل بتوقعات محاصيل الحبوب لعام ١٩٩٦، فقد أنجزت تقريبا عمليات زراعة محاصيل القمح الشتوى فى الولايات المتحدة التى ستحصد فى صيف عام ١٩٩٦. وحتى أوائل نوفمبر/تشرين الثانى أشارت التقارير الى أن ظروف نمو المحاصيل فى تلك البلد تتراوح بين الجيدة والمقبولة. وفى المجموعة الأوروبية فإن المناخ الجاف والمعتدل عموما الذى ساد فى أكتوبر/تشرين الأول كان مواتيا لحصاد محصول الصيف الماضى ولزراعة الحبوب الشتوية على حد سواء. وتشير الدلائل المبكرة الى حدوث توسع فى المساحات المزروعة بالحبوب الشتوية بفعل الأسعار المغرية وخفض مستويات تجنب الأراضى عما كانت عليه فى الموسم الفائت.

٢١ - وفى نصف الكرة الجنوبي، قطعت عمليات زراعة محاصيل الأرز والذرة لموسم ١٩٩٦/١٩٩٥ شوطا بعيدا فى العديد من بلدان أمريكا الجنوبية. وفى الأرجنتين والبرازيل أشارت التوقعات الى توسع المساحة المزروعة بالذرة مقارنة بما كانت عليه فى العام السابق، وتشير الدلائل المبكرة الى أن الانتاج

سيكون أعلى بكثير. غير أن من المنتظر أن تنخفض عمليات زراعة الأرز في البرازيل. وقد كانت آفاق محصول الحبوب الشتوية لعام ١٩٩٥ في استراليا مواتية، ومن المتوقع أن يزيد الانتاج بنسبة تقرب من ٨٠ في المائة مقارنة بمستوى انتاج العام الفائت الذى أضرب به الجفاف. وطبقا للدلائل المبكرة فإن انتاج الأرز غير المضروب لموسم ١٩٩٥/١٩٩٦ في استراليا سيصل الى ١٢ مليون طن، أى بزيادة تصل الى ٧ في المائة عما كان عليه فى العام السابق. كما أن آفاق موسم الحبوب الخشنة الصيفية فى استراليا مواتية بدورها وذلك بفضل أمطار سبتمبر/أيلول التى زادت من احتياطات رطوبة التربة.

٣-١ معلومات حديثة عن طوارئ الأمن الغذائى

٢٢ - لأغراض النظام العالمى للاعلام والانداز المبكر فى المنظمة، فإن حالات طوارئ الأمن الغذائى تعرف على انها "نقص فى امدادات الأغذية يتطلب مساعدات خارجية استثنائية": ويشير ذلك الى نقص استثنائى فى مجموع الامدادات أو الى نقص محلى نتيجة فشل المحاصيل، والكوارث الطبيعية، وانقطاع الواردات، واختلال التوزيع، والخسائر المفردة فى مرحلة ما بعد الحصاد، واختناقات الامدادات الأخرى و/أو الطلب المتزايد على الأغذية والناشئ عن تحركات السكان داخل البلد أو تدفق اللاجئين.

٢٣ - وحتى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٥، جرى تحديد ما مجموعه ٣١ بلدا على أنها من البلدان التى تواجه حالات طوارئ غذائية خلال السنة التقويمية. ومن هذه البلدان كان هناك ١٦ بلدا فى أفريقيا، و٦ فى آسيا، و٥ فى أوروبا، و٤ فى أمريكا الوسطى. وفى ١٧ من هذه البلدان وقعت حالات الطوارئ الغذائىة أساسا كنتيجة للنزاعات، ومعظمها من الحروب الأهلية، بينما كانت الكوارث الطبيعية مسؤولة عن الطوارئ الغذائىة فى ٧ بلدان فحسب. وحدثت حالات فشل المحاصيل فى ٧ بلدان كلها فى أفريقيا وذلك بسبب الجفاف، أو الآفات، أو الأنواع الأخرى من الكوارث البيئية - الزراعية.

٢٤ - واستجابة لحالات الطوارئ هذه، فقد أوفد النظام العالمى للاعلام والانداز المبكر فى المنظمة سلسلة من بعثات تقدير المحاصيل والامدادات الغذائىة، وذلك بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمى فى غالب الأحيان. كما أرسلت بعثة لتقييم التغذية الى العراق. ونتيجة لهذه البعثات فقد أصدرت المنظمة تحذيرا خاصا يتعلق ببلدان أفريقيا الجنوبية و١٧ تقريرا خاصا يتعلق ١٣ منها بأفريقيا و٣ بأوروبا (أوروبا الشرقية) و١ بآسيا. وكانت هناك أربع بعثات جارية أو مزمنة فى أواخر ١٩٩٥ يمكن أن تؤدى الى المزيد من التقارير.

٢٥ - ومع أن آفاق الأمن الغذائي في تلك البلدان على مدى العام القادم تعتمد على آفاق إنتاج الأغذية وصادراتها في الموسم المقبل، فإن من الجلى الآن بالفعل ان المعونات الغذائية لحالات الطوارئ ستظل عنصرا أساسيا ولاسيما بالنسبة للمجموعات السكانية المعرضة في العديد من المناطق التي تستمر فيها المشكلات الكامنة وراء ذلك.

٢٦ - ومما يتسم بالأهمية على وجه الخصوص في هذا الصدد الأثر المتواصل للألغام المتروكة في المناطق التي تأثرت بالصراعات المسلحة. وفي الوقت الحاضر فإن هناك ٦٤ من البلدان والمناطق التي تعاني من هذه المشكلة، وتقع هذه البلدان ماعدا ١٢ منها في الأقاليم النامية. "وهذه الألغام الأرضية المصممة لتقتل وتجرح، ولتعيق الحركة ولتزرع بذور الشك والفوضى في أوقات الحرب، تظل تواصل مهمتها التدميرية الى حين العثور عليها وتدميرها"^(٢). وتخلف الألغام الأرضية أثرا مباشرا على الأمن الغذائي من حيث أنها مدفونة في الأراضي الزراعية مما يخفض من الإنتاج الغذائي والزراعي. كما أن لها أثرا غير مباشر على الأمن الغذائي من حيث أنها مزروعة على طول الطرق، وخطوط الاتصالات والامدادات الأساسية (أى المياه، والكهرباء، والغاز وما إليها)، وحول المناطق المأهولة، مما يقلل من امكانيات الوصول الى الأسواق ومصادر المدخلات ويعيق عمليات الاغاثة. على أنه بالنظر الى ندرة البيانات المتعلقة بالموضوع والتي تزيد منها ظروف الحرب، فإن من الصعب للغاية وضع تحديد كمي لآثار الألغام الأرضية المباشرة وغير المباشرة على الأمن الغذائي.

٢ - تقرير مرحلى بشأن تقييم نسبة "حد الأمان الأدنى"

للمخزونات الى الاستخدام

١-٢ الخلفية المفاهيمية والتعاريف

٢٧ - تقوم المنظمة باستخدام تقديرات نسبة مخزونات الحبوب فى نهاية العام الى الاستخدام الاتجاهى للعام التالى كمؤشر من عدة مؤشرات لرصد حالة الأمن الغذائى العالمى. وحسبت نسبة ١٧-١٨ فى المائة

(٢) الأمم المتحدة، "المساعدة فى إزالة الألغام - تقرير الأمين العام، الوثيقة A/49/357، نيويورك ١٩٩٤ ووثائق معلومات أساسية متنوعة معدة للاجتماع الدولى المعنى بإزالة الألغام، جنيف، ٥-٧ يوليو/تموز ١٩٩٥.

على أنها القيمة المعيارية قبل عقدين من الزمن^(٣)، وما تزال الأمانة تستخدمها على أنها "حد الأمان الأدنى" لمخزونات الحبوب التي تكفل الأمن الغذائى العالمى، وهذا المعيار هو أساسا تقدير حكمى مرتكز على تحليلات احصائية أجريت فى ذلك الوقت. وفى ضوء التغيرات الكبيرة فى نظم السياسات الغذائية القطرية والعالمية وتحسن البنى الأساسية للنقل والعمليات اللوجستية، طلبت لجنة الأمن الغذائى العالمى من الأمانة خلال دورتها العشرين أن تعيد تقييم حد الأمان الأدنى لمخزونات الحبوب الى الاستخدام والبالغة ١٧-١٨ فى المائة وأن ترفع تقريراً عن الأمر الى دورة لاحقة من دوراتها. وتعرض أدناه النتائج الأولية لهذا العمل.

٢٨ - تميّز المنهجيات المستخدمة فى استخلاص النسبة المعيارية عادة بين المخزونات العاملة/قيد التشغيل والمخزونات الاحتياطية/الطارئة لأن من الأيسر استخلاص مقياس معيارى منفصل لتلك العناصر من الأرقام الاجمالية للمخزونات عوضاً عن استخلاصه للمخزونات ككل. ويمثل عنصر المخزونات العاملة المستوى "المنشود" للمخزونات التى يحتفظ بها وكلاء التسويق فى القطاعين العام والخاص، بناء على "توقعاتهم" بشأن الظروف التى ستسود على الأرجح خلال فترة التسويق المعنية والتى ستسمح لهم بالحفاظ على أنشطة التسويق والطحن "العادية" دون انقطاع ملحوظ. ويمثل عنصر الطوارئ المخزونات التى يمكن أن يتم الاحتفاظ بها، من قبل وكلاء التسويق فى القطاع العام فى الغالب، لمجابهة آثار أى نقص سوقى "غير متوقع". وبما أنه ليس بالمستطاع تمييز المخزونات العاملة أو المخزونات الاحتياطية/الطارئة بجلاء أو رصدها مباشرة، فإن تقدير مستواها يتضمن بالضرورة بعض التحليلات المعيارية. وفى حالة المخزونات العاملة، فإن تلك يتراوح بين إصدار تقديرات مستنيرة عن السنوات التى يعتبر فيها أن المخزونات الشاملة "المرصودة" لا تحتوى على عنصر احتياطى، وحتى تطبيق نماذج مثلى اقتصادية/سلوكية تحدد تماماً سبيل تشكل توقعات وكلاء التسويق وطبيعة عملية مواءمة المخزونات. وفى حالة المخزونات الاحتياطية، من جهة أخرى، فإن بعض التحليلات للتباين التاريخى فى الغلات و/أو الانتاج تجمع الى تحليل محاكاة بغية تقدير المستويات التى ستلبى بعض أهداف الأمن الغذائى المعيارية المتعلقة بالاستهلاك.

(٣) منظمة الأغذية والزراعة، "منهج الغذاء العالمى"، وثيقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية رقم ٣٢، روما، ١٩٨٣، الصفحة ٢٥ (فى النسخة الانكليزية).

٢-٢ تقييم المنهج المعتمد فى الماضى

٢٩ - جرى استخلاص حد الأمان الأدنى للمخزونات الى الاستخدام والبالغة ١٧-١٨ فى المائة عن طريق جمع تقدير للمخزونات العاملة بلغ ١٢ر٥ فى المائة وتقديرات للمخزونات الاحتياطية تراوحت بين ٥ و ٥ر٥ فى المائة، علما بأن طائفة التقديرات فى الحالة الأخيرة تمثل الاجراءات الاحصائية المختلفة المستخدمة فى حسابها. وفى حالة المخزونات العاملة، جرى افتراض أن النسبة المرصودة للمخزونات الى الاستخدام فى موسم ١٩٧٣/١٩٧٤، حينما كانت النسب للقمح والحبوب الخشنة فى أدنى مستوى لها خلال ١٤ عاما، تعادل المستوى المنشود للمخزونات العاملة، وبالتالي فلم يتبق هناك عنصر احتياطى. وفى حالة المخزونات الاحتياطية، فقد استخدم نقص الانتاج فى "أسوأ" الحالات المرصودة لتقدير حجمها، بما يعكس الافتراض القائل بأن من الواجب أن يحسب حساب تصورات أسوأ الحالات الممكنة بغية "المحافظة على مستويات الاستهلاك والوقاية من حالات النقص الحادة فى حال فشل المحاصيل أو وقوع كارثة طبيعية".^(٤)

٣٠ - وبما أن أسواق الحبوب الدولية كانت فى وضع متأزم بشكل خاص فى موسم ١٩٧٣/١٩٧٤، فقد استنفدت المخزونات الاحتياطية فى ذلك الوقت وكان النقص فى الانتاج من الضخامة بحيث دعت الحاجة الى السحب من المخزونات العاملة حتى هبطت الى مادون المستوى الذى يحتفظ بها فيه عادة. وهكذا فإن استخدام المخزونات المرصودة لنهاية موسم ١٩٧٣/١٩٧٤ البالغة ١٢ر٥ فى المائة على أنها تعادل مستوى المخزونات العاملة العادية ربما يكون قد أدى الى تقديرها للبخص. وعلى العكس فإنه بالنظر إلى أن احتمال حدوث نقص فى الانتاج فى جميع الحبوب وفى كل الأقاليم فى الوقت ذاته ينحصر الى أن يكون احتمالا ضئيلا للغاية، فإن تقدير المخزونات الاحتياطية الضرورية للمحافظة على الأمن الغذائى بالارتكاز على تصور أسوأ حالة ربما يكون قد أدى الى تقديرها للمعطرط. على أنه من المرجح أن أى تقدير بخص

(٤) استخدمت إحدى الطرق تقديرات أضخم الانحرافات السلبية عن اتجاهات الانتاج لكل نوع من أنواع الحبوب الثلاثة (القمح والحبوب الخشنة والأرز) التى جمعت لاستخلاص المستوى التجميعى للمخزونات الاحتياطية بغض النظر عن السنة التى حدث فيها نقص الانتاج. والطريقة الأخرى تفترض تصورا منخفضا للغلات/الانتاج بالنسبة للبلدان المصدرة الرئيسية (التى كانت تحتفظ بالجانب الأعظم من مخزونات الحبوب فى تلك الحين) وحالة من الطلب الاستيرادى العالى (٢ إلى ٣ أخطاء قياسية فوق خط الاتجاه) بالنسبة للبلدان المستوردة لتحديد مستوى المخزونات الاحتياطية. وتجدر ملاحظة أن الاحتمالات المرتبطة بوقوع مثل هذه الأحداث ضئيلة للغاية.

لمستوى المخزونات العاملة العالمية سيكون قد قابله عموماً تقدير مفرط لمستوى المخزونات الاحتياطية، وهكذا فإن نسبة ١٧-١٨ في المائة تظل مع ذلك تمثل مؤشراً سليماً بالاعتماد على هذا المنهج.

٣١ - وكخطوة أولى في إعادة تقييم "حد الأمان الأدنى" لمخزونات الحبوب إلى استخدامها، فقد طبقت الطرق التي استخدمت في دراسات المنظمة السابقة قدر المستطاع على بيانات الفترة ١٩٧٩-١٩٩٥. وتشير تصورات إنتاج "أسوأ حالة" للفترة الجديدة إلى زيادة في مدى تقديرات المخزونات الاحتياطية إلى نحو ٦-٨ في المائة عن النسبة السابقة البالغة ٥-٥ في المائة. ويرجع ذلك أساساً إلى التنوع المتزايد في الاتجاه فيما يتعلق بإنتاج الحبوب الخشنة. وأسفرت أدنى نسبة للمخزونات المرصودة في نهاية الموسم إلى الاستخدام فيما يتعلق بالقمح والأرز والحبوب الخشنة خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة عن تقدير يبلغ نحو ١١ في المائة للمخزونات العاملة من الحبوب. ويقل ذلك بصورة طفيفة عن نسبة الـ ١٢ في المائة التي قدرت قبل نحو عقدين من الزمن، رغم أن ظروف الأسواق الأحدث لم تكن متأزماً كذلك التي سادت في أواسط السبعينات. وقد تمثل نسبة الـ ١١ في المائة المتعلقة بظروف الأسواق في السنوات الأحدث الانخفاض الذي يشتمل على التحسينات في البنى الأساسية لوسائل النقل والأسواق الدولية منذ السبعينات والتحويلات في بيئة السياسات القطرية والدولية، ولاسيما إذا ما كانت نسبة الـ ١٢ في المائة تقديراً بخساً للمستوى الأدنى من المخزونات العاملة العالمية في الستينات ومطلع السبعينات. وإذا ما أخذ هذا التقديران معاً فإنهما سيشيران إلى أن النسبة الآمنة للمخزونات إلى الاستخدام التي تعكس ظروف الأسواق الحالية مازال تبلغ نحو ١٧-١٩ في المائة. على أنه طالما استخدمت تصورات إنتاج الحالة الأسوأ في تقدير العنصر الاحتياطي فإن هذا المدى يمكن أن يظل أكثر من حد الأمان الأدنى.

٣-٢ النتائج الأولية للمناهج الجديدة الناشئة

٣٢ - وهكذا فقد جرى توسيع التحليل لاتاحة العودة إلى المفهوم الأصلي لمستويات الأمان الدنيا، وذلك عن طريق محاكاة مستويات مختلفة للأمن الغذائي العالمي. وكان الافتراض أن هدف الاحتفاظ بالمخزونات الاحتياطية هو توفير امدادات "كافية" من الحبوب لكل البلدان خلال فترات "النقص" الناشئة عن تباين الغلات. وتعرف كفاية الامدادات على أنها مستوى الاحتياطيات الكافي لتغطية حالات النقص العالمية بدرجات مختلفة من الأوضاع المؤكدة تتراوح بين التغطية "الكاملة" إلى التغطية الكافية لتلبية الاحتياجات العالمية في ٩٠ في المائة من الأوقات أو في ١٨ سنة من أصل ٢٠، ويعرف "النقص" على

أنه قصور فى الامدادات العالمية، نتيجة لتباين عشوائى فى الغلات، عن تلبية الطلب الاتجاهى فى سنة معينة.

٣٣ - وقد أدرجت بلدان العالم ضمن فئتين عريضتين هما فئة المصدرين الرئيسيين وبقية العالم بالنسبة للقمح والأرز والحبوب الخشنة كل على حدة، ثم ركبت معادلات الاتجاه (غير الخطية) المناسبة على سلاسل الغلات المعنية لاستخلاص مقاييس تباين لاستخدامها فى عملية المحاكاة. وباستخدام هذه التباينات التقديرية جرى توليد ١٠٠٠ صدمة غلات عشوائية^(٥) للسماح بحساب العدد المقابل من تصورات الانتاج الزائد والانتاج غير الكافى. ويمكن بعد ذلك استخلاص مستوى الاحتياطيات الذى يتيح تغطية الطلب العالمى الفعال وفقا لمستوى مختار من الأمن الغذائى عن طريق الفحص البسيط. ولزيادة مستوى الثقة بالتقديرات جرى تكرار الاجراءات المشار إليها عدة مرات. وكما هو منتظر فإنه إذا ما أريد للاحتياطيات أن تغطى تصورات الانتاج الأسوأ المتولدة عن عمليات المحاكاة، فإن النسبة المناسبة للمخزونات الاحتياطية الى الاستخدام تبلغ، فى المتوسط، نحو ٦ فى المائة (تقع ضمن حد أدنى قدره ٥ فى المائة وحد أقصى قدره ٧ فى المائة). على أنه فى حال الاحتفاظ بالاحتياطيات عند مستوى يغطى النقص العالمى فى الحبوب فى ١٩ سنة فى المتوسط من أصل ٢٠ سنة، فإن النسبة الاحتياطية المعيارية تهبط، فى المتوسط، الى نحو ٣ فى المائة (تقع ضمن نطاق ٢٩ - ٣١ فى المائة). وفى حالة خفض المستوى المنشود للأمن الغذائى العالمى لتغطية نقص الحبوب فى ١٨ سنة، فى المتوسط، من أصل ٢٠ سنة فإن ذلك يهبط بنسبة الاحتياطى، فى المتوسط، الى نحو ٢٥ فى المائة (تقع ضمن نطاق ٢٤ - ٢٦ فى المائة). وإذا كانت نسبة المخزونات العاملة المناسبة للفترة الراهنة هى نحو ١١ فى المائة، فإن متطلبات الاحتياطيات التقديرية الدنيا هذه ستشير الى نسبة معيارية "أمنة" للمخزونات الى الاستخدام تبلغ نحو ١٤-١٥ فى المائة بالمقارنة مع النسبة المستخدمة حالياً وقدرها ١٧-١٨ فى المائة، إذا ما جرى اعتبار ان عدم تغطية حالات النقص العالمية فى سنة أو سنتين من أصل السنوات العشرين هو أمر مأمون.

٣٤ - وبغية تقييم مدى صحة الاستنتاج الأولي بأن النسبة المعيارية قد تكون أدنى فى ضوء ظروف أسواق الحبوب الدولية، فقد أجريت بعض التحليلات الاحصائية التى تربط أسعار الحبوب المختلفة

(٥) أجرى تحليل المحاكاة بافتراض نسب أخطاء موزعة بصورة عادية ومستقلة حول دالات الاتجاه المقدر، بعد اختبار صلاحيتها من خلال الوسائل الاحصائية المناسبة.

بالمخزونات الكلية لنهاية الموسم ذات الصلة وبالانحرافات عن خط اتجاه الانتاج العالمى للحبوب. وتشير الارتباطات التقديرية بين نسب المخزونات الى الاستخدام لمجموع الحبوب وأسعار التوازن الدولية المفترضة الى انخفاض مماثل فى النسبة المعيارية على نحو ما هو عليه الحال فيما يتعلق بالنسبة المستخلصة من التحليل المذكور أعلاه. وبعبارة أخرى فإن جانباً من تأزم أسواق الحبوب الملحوظ فى السنة التسويقية الجارية قد يرجع الى الانخفاضات الهيكلية الأخيرة فى المخزونات الفائضة المتولدة عن برامج دعم الأسعار فى الكثير من أنحاء العالم المتقدم خلال الجزء الأكبر من العقدين المنصرمين، لا إلى انخفاض فى احتياطات الأمن الغذائى. وهكذا فإن النتائج المستخلصة من الأنواع المختلفة للتحليلات تنحو الى التقارب فى توفيرها للمساندة للفكرة القائلة بأن حد الأمان الأدنى للمخزونات العالمية الى الاستخدام فيما يتعلق بالحبوب هى أدنى الى حد ما من نسبة ١٧-١٨ فى المائة المستخدمة حالياً.

٣٥ - على أنه ينبغى تأكيد أن التحليلات المذكورة أعلاه ماتزال تعاني من بعض أوجه القصور الأخرى للمنهجيات المستخدمة قبلاً، فهى لا تعالج جوانب توزيع المخزونات من زاوية مواقعها، وتركيبها، وحركتها ضمن السنة التقويمية، كما أنها لا تنظر فى امكانية حدوث حالات نقص متتالية فى الانتاج. على أن ماقد يتسم بأهمية أكبر هو أن تلك المناهج لا تراعى بصورة جلية العمليات الاقتصادية الكامنة التى تتخذ فى اطارها القرارات المتعلقة بالاحتفاظ بالمخزونات واطلاقها. ومما يتسم بأهمية خاصة فى هذا الصدد الدور الذى تضطلع به الاشارات السعرية فى التأثير على مستويات المخزونات العاملة والاحتياطية على حد سواء. وقد شهد العقدان الماضيان استقراراً نسبياً فى أسعار التوازن طويل الأجل للحبوب والهيكل الكامن لأسواق الحبوب الدولية. وقد تؤدي التحولات فى الهيكل الكامن للأسواق وأسعار التوازن طويل الأجل الى احداث تغير كبير فى سلوك وكلاء التسويق ازاء الاحتفاظ بالمخزونات، وهو ما سيتطلب تغيرات مقابلة فى النسب المعيارية للمخزونات الى الاستخدام المستعملة فى رصد آثار تقلبات الأسواق قصيرة الأجل على الأمن الغذائى.

٤-٢ العمل المقبل

٣٦ - وبالنظر الى القيود المختلفة للتحليلات المذكورة هنا، فإن الأمانة تواصل جهودها لتحسين الاطار التحليلى الذى سترتكز عليه تعديلاتها للنسبة المعيارية. وتعتمزم الأمانة أن تستفيد من النموذج الغذائى العالمى للمنظمة لخدمة هذا الغرض، إذ أن التفصيل والاتساق الاقتصادى فى النموذج يمكن أن يتيحاً تقييم مسائل تركيب المخزونات ومواقعها وتوزيعها المكانى ضمن اطار توازن الأسواق. كما تبذل الجهود للتحقق

عمليا بشأن ما إذا كان التقدم فى الميادين اللوجستية والنقلية والاتصالية قد خلف أثرا على مستوى المخزونات العاملة وذلك عن طريق استشارة وكلاء التسويق والتصنيع المعنيين. وسيرفع تقرير بنتائج هذه الجهود الى الهيئات المختصة فى المنظمة، بما فى ذلك لجنة الأمن الغذائى العالمى، خلال فترة العامين المقبلين.

٣ - متابعة جولة أوروغواى

٣٧ - طلبت اللجنة فى دورتها الأخيرة من الأمانة أن تقوم بعدد من الأنشطة فيما يتعلق بجولة أوروغواى. وتعرض أدناه الخطوات التى اتخذتها الأمانة فى هذا الصدد.

١-٣ المادة ١٢ بشأن قيود التصدير فى اتفاقية الزراعة

٣٨ - طلبت اللجنة فى دورتها الأخيرة من الأمانة أن تتصل بمنظمة التجارة العالمية بشأن تفسير المادة ١٢ من اتفاقية جولة أوروغواى بشأن الزراعة.

٣٩ - وقد ثار القلق حول حالة ترتفع فيها أسعار الأغذية العالمية ويمكن أن تجد فيها البلدان النامية نفسها تصدر الأغذية بما يمكن أن يلحق الضرر بالأمن الغذائى المحلى. وفى هذا الصدد فإن البلد النامى يمكن أن يستشهد بالفقرة ٢(أ) من المادة ١١ من اتفاقية جات لعام ١٩٩٤ بشأن استخدام قيود التصدير المؤقتة "لتفادى أو لتخفيف حالات النقص الخطيرة فى للمواد الغذائية....". على انه فى ظل المادة ١٢ من الاتفاقية بشأن الزراعة^(١)، فإن على العضو "أن يدرس بإمعان آثار هذا الحظر أو القيد على الأمن

(١) يرد النص الكامل للمادة ١٢ المعنونة "الضوابط على حظر وتقييد التصدير" على النحو التالى:
١ - حين يفرض أى من البلدان الأعضاء حظرا أو قيودا جديدا على تصدير المواد الغذائية وفقا لأحكام الفقرة ٢(أ) من المادة الحالية عشرة من اتفاقية جات لعام ١٩٩٤، يلتزم تلك البلد العضو بمراعاة الأحكام التالية:

(أ) يلتزم البلد العضو المعنى الذى يفرض الحظر أو القيد على التصدير أن يدرس بإمعان آثار هذا الحظر أو القيد على الأمن الغذائى للبلدان الأعضاء التى تستورد تلك المنتجات،

(ب) يلتزم البلد العضو المعنى، قبل فرض حظر أو قيد على التصدير، بإرسال إخطار خطى مسبق قدر الامكان الى لجنة الزراعة يشمل معلومات مثل طبيعة هذا التمييز ومدة سريانه، والتشاور عند الطلب مع أى من البلدان الأعضاء الأخرى له مصلحة كبيرة بصفته مستوردا حول أى من التدابير المعنية. ويلتزم البلد العضو الذى يفرض هذا الحظر أو القيد على التصدير، عند الطلب، بتقديم ما يلزم من معلومات لتلك البلد العضو.

٢ - لا تطبق أحكام هذه المادة على أى من البلدان النامية الأعضاء، ما لم يتخذ التمييز بلد نام عضو يعتبر مصدرا صافيا للمادة الغذائية المحددة المعنية."

الغذائي للبلدان الأعضاء التي تستورد تلك المنتجات". ثم تضى المادة ١٢ لتحدد أن هذا الشرط ينطبق فحسب على بلد نام عضو يعتبر مصدرا صافيا للمادة الغذائية المحددة المعنية. وهكذا فإنه يبدو أن الفقرة ٢(أ) من المادة ١١ يمكن أن تستخدم دون قيود المادة ١٢ إذا كان البلد النامي العضو مستوردا صافيا للأغذية أو إذا لم يكن على الأقل مصدرا صافيا للأغذية. ويثار التساؤل بشأن تعريف "مصدر صاف للمادة الغذائية المحددة المعنية". وعلى هذا فقد كتبت الأمانة الى أمانة منظمة التجارة العالمية التي ربت بأنها غير مفوضة بتفسير أحكام أى من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، إذ أن تلك من حق أعضاء المنظمة ذاتهم. على أن بالمستطاع استخدام الفقرة ٢(أ) من المادة ١١ من اتفاقية جات لعام ١٩٩٤ فى أى حال من الأحوال (شريطة تلبية شروط تلك المادة). وما على المصدر الغذائى الصافى للمنتج المعنى أن يفعل بالإضافة الى ذلك هو الاخطار، والاستشارة اذا ما طلب اليه ذلك. وفيما يتعلق بمفهوم "مصدر صاف للمادة الغذائية المحددة المعنية"، فى الوقت الراهن فإنه ليس هناك تعريف أكثر دقة، وفى نهاية المطاف فإن اجراءات تسوية المنازعات فى منظمة التجارة العالمية هى التى ستتولى أمر اتخاذ القرار اذا ما قام بلد نام عضو فى منظمة التجارة العالمية باتخاذ تدابير بموجب الفقرة ٢(أ) من المادة ١١ من اتفاقية جات لعام ١٩٩٤ دون اخطار (أخذا فى الاعتبار الفقرة ٢ من المادة ١٢ من اتفاقية الزراعة) واعترض عليه عضو آخر فى منظمة التجارة العالمية فيما يتصل بمتطلبات الاخطار (والتشاور المحتمل) فى ظل المادة ١٢ من اتفاقية الزراعة.

٢-٣ العمل المتخذ بشأن القرار المعنى بالتدابير المتعلقة

بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح على البلدان النامية

الأقل تقنما والمستوردة الصافية للأغذية

٤٠ - أقرت اللجنة خلال دورتها الماضية بأن تنفيذ هذا القرار هو من مسؤولية لجنة الزراعة فى منظمة التجارة العالمية، بالتعاون مع المنظمات الأخرى بما فى ذلك منظمة الأغذية والزراعة، إلا أنها أكدت أهمية مواصلة المنظمة لتقديم المساعدة التقنية الى الأعضاء فى هذا الصدد. وطلب الى الأمانة فى إطار قدراتها المعيارية أن تساعد فى تعريف البلدان المستوردة الصافية للأغذية التى تتمتع بحق تلقى المساعدة لتخفيف أثر جولة أوروغواى.

٤١ - وعلى هذا فقد أعدت أمانة المنظمة دراسة بشأن تعريف البلدان المستوردة الصافية للأغذية وبعثت بها الى أمانة منظمة التجارة العالمية ووفرتها للبلدان المهتمة فى أوائل نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٥.

٤٢ - وعلى أساس مشاورات مكثفة غير رسمية قام بها رئيس لجنة الزراعة فى منظمة التجارة العالمية فى أعقاب دورة اللجنة فى شهر سبتمبر/أيلول، فقد توصلت هذه اللجنة خلال الدورة الرابعة لها المنعقدة فى ٢٠-٢١ نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٥ الى اتفاق بشأن وضع قائمة بالبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية فى منظمة التجارة العالمية لأغراض القرار المذكور، على أن تكون أقل البلدان نموا هى البلدان التى يرى المجلس الاقتصادى والاجتماعى أنها تندرج فى هذه الفئة. والاتفاق المحقق هو أساسا أن البلد المدرج فى عداد البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية يمكن أن يكون بلدا ناميا عضوا فى منظمة التجارة العالمية ممن كان مستوردا صافيا للمواد الغذائية الأساسية فى أى سنوات ثلاث من فترة السنوات الخمس الأخيرة التى تتوافر عنها البيانات والذى أخطر اللجنة بقراره فى أن يدرج كبلد نام مستورد صاف للأغذية لأغراض القرار. وحينما يقوم بلد نام مستورد صاف للأغذية بالإخطار عن ذلك فإن عليه أن يشفع إخطاره ببيانات احصائية عن الواردات الصافية والكلية (على أساس القيمة والكمية) وأهميتها النسبية كجزء من الاستهلاك المحلى للمنتجات المعنية. وينبغى القيام بهذه الاخطارات قبل ١٥ يوما على الأقل من الاجتماع العادى فى مارس/آذار للجنة الزراعة فى منظمة التجارة العالمية فى أى عام من الأعوام.

٤٣ - والى جانب هذا الانجاز المهم، اتفقت لجنة الزراعة فى منظمة التجارة العالمية على أن من الواجب الشروع فى العمل بشأن الأحكام الموضوعية للقرار. وتحقيقا لذلك وافقت البلدان على توجيه الاهتمام كأمر نى أولوية بدراسة تدابير متابعة القرار بشأن استعراض مستويات المعونة الغذائية وبشأن الخطوط التوجيهية المتصلة بالطابع التيسيرى للمعونة الغذائية (الفقرتان ٣(١) و ٣(٢) من القرار. كما ستمنح الأولوية لجمع المعلومات عن المعونة التقنية المقدمة الى تلك البلدان. وفيما يتصل بالبلدان الأخيرة فليس من الممكن تقديم تقرير عن مستويات المساعدة المقدمة الى هذه المجموعة من البلدان الى حين وضع القائمة خلال دورة لجنة الزراعة التابعة لمنظمة التجارة العالمية فى مارس/آذار ١٩٩٦.

٤٤ - وفى أعقاب المفاوضات الناجحة المتعلقة بقائمة البلدان التى يمكن أن تكون مؤهلة لتلقى المساعدة بموجب قرار التدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح على البلدان الأقل تقدما والمستوردة الصافية للأغذية، فإن من المأمول أن ينفذ هذا القرار فى موعد مبكر بحيث لا تعانى مجموعة البلدان هذه من الافتقار الى امدادات استيرادية كافية من الأغذية بظروف وشروط معقولة خلال تنفيذ التزامات جولة أوروغواى.

٤ - الاستنتاجات والتوصيات

٤٥ - يثير النقاش الوارد أعلاه مسائل مهمة يمكن أن تنتظر فيها اللجنة. وربما توفر النقاط البارزة التالية الأساس للتدابير المقبلة التي ستتخذها الأمانة بالترتيب الذي نوقشت فيه في الوثيقة الصالية:

* الحاجة الى النظر فيما يمكن أن تسهم به تدابير اضعاء الاستقرار على الانتاج (تطوير مشروعات الري صغيرة النطاق، وبرامج تربية واكثار البذور للأصناف المقاومة للجفاف، والأساليب المحسنة لادارة الأراضي والمياه، وتنويع المحاصيل) فى الأمن الغذائى،

* الحاجة الى الترويج للتسوية المبكرة للنزاعات باعتبار ذلك شرطاً أساسياً مسبقاً للأمن الغذائى،

* الحاجة الى استكمال عملية اعادة تقييم مستويات الأمان الدنيا للمخزونات، والنظر فى التوصيات المتعلقة بالسياسات القطرية الاقليمية المناسبة للمخزونات الاحتياطية فى ضوء ذلك،

* الحاجة الى النظر فى ترتيبات تمويل محسنة للواردات من الحبوب فيما يتعلق ببلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض التى تواجه حالات نقص غير طبيعية فى الانتاج وانخفاض فى الامدادات المتاحة من المعونة الغذائية.

الجدول ١: التحول في مؤشرات الأمن الغذائي				
١٩٩٥/ ١٩٩٦ (٢)	١٩٩٤/ ١٩٩٥	١٩٩٣/ ١٩٩٤	المتوسط ^(١)	
١٥	١٨	١٩	١٩	١ - نسبة مخزونات الحبوب العالمية الى اتجاهات استهلاك الحبوب العالمية
١١١	١١٦	١١٧	١٢٢	٢ - نسبة خمسة مصدريين ^(٣) رئيسيين للحبوب/ الامدادات الى المتطلبات
٣١٥	٥١٤	١٢٨	٢٤١	٣ - مخزونات نهاية الموسم من الحبوب كنسبة مئوية من التصريف الكلى للمصدرين الرئيسيين القمح ^(٣) الحبوب الخشنة ^(٣) الأرز ^(٤) المجموع
٩٩	٥١٧	٤١٤	٢٠٧	
٩٢	٠١٣	١١٤	١٢١	
٠١٧	٤١٥	٥١٩	١٩٨	
النسبة المئوية للتغير عن السنة السابقة			معدل النمو السنوي للاتجاه ١٩٨٥/١٩٨٤ ١٩٩٥/١٩٩٤	
٠١٦-	٦٢٠-	٠٥٣	٠٥٧	٤ - التغيرات في انتاج الحبوب في الصين والهند ورابطة البلدان المستقلة
٣٣٧	٠٥٤-	٣٣٦	١٠٢	٥ - التغيرات في انتاج الحبوب في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض
٢٥٩	١٥٢	٦٣٣	١١٧	٦ - التغيرات في انتاج الحبوب في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض باستثناء الصين والهند
النسبة المئوية للتغير عن السنة السابقة				
٢٥٩	٩٧	٠٥	القمح	٧ - سعر الصادرات ^(٥) (المتوسطات السنوية)
٢٥٩	٧٥-	١٦٦	الذرة	
٤٧٠	١٥٥	١٠٦-	الأرز	

ملحوظة:

- ١ - متوسط ١٩٨٨/١٩٨٩ - ١٩٩٢/١٩٩٣
- ٢ - توقعات
- ٣ - الأرجنتين، استراليا، كندا، المجموعة الأوروبية، الولايات المتحدة
- ٤ - الصين، باكستان، تايلند، الولايات المتحدة، فيتنام
- ٥ - القمح = أمريكي شتوي صلب نمرة ٢: الذرة أمريكية صفراء نمرة ٢: الأرز = تايلندي مكسور A1 سوبر).

بالنسبة لأسعار القمح والذرة ١٩٩٥/١٩٩٦ متوسط أربعة أشهر فحسب (يوليو/ تموز - أكتوبر/تشرين الأول). وتحسب النسب المئوية للتغيرات بمقارنة الأشهر الأربعة الأولى للموسم مع الفترة المقابلة في ١٩٩٤-١٩٩٥. وترتكز أسعار الأرز على متوسط السنة التقويمية للعام الأول المدرج.